

لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين ناقشت مع ممثلي منظمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدابير المساءلة الدولية حول ما يحصل من إنتهاكات إسرائيل وخرقها للقانون الدولي  
الخميس 09 أيار 2024



عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين جلسة عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في 2024/5/9، برئاسة رئيس اللجنة النائب فادي علامة وحضور النواب السادة: الياس الخوري، سليم الصايغ، ميشال دويهي وناصر جابر.

كما حضر الجلسة:

-ممثلو منظمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لمي فقيه ورمزي قيس .

وذلك:

لمناقشة تدابير المساءلة الدولية حول ما يحصل من إنتهاكات إسرائيل وخرقها للقانون الدولي.

إثر الجلسة قال النائب فادي علامة:

"إن الإجتماع اليوم كان مع منظمة "هيومن رايتس ووتش" والهدف منه كان لوضعنا في صورة التدوين ومتابعة الإعتداءات الإسرائيلي على المناطق الجنوبية ولشرح كيفية التوثيق الذي يحصل والى أين سيصل من أجل خلق نوع من الردع تجاه أي إعتداءات إسرائيلية في المستقبل."

أضاف: "كما شرحت لنا المنظمة أكثر أين تحصل الضربات والإعتداءات على المواطنين والمدنيين في جنوب لبنان، ويرأي المنظمة أنها من الممكن أن تشكل جريمة حرب وعلى أساسها جرى التحرك. كما جرى عرض من قبل المنظمة للقصف المتعمد على الصحافيين في لبنان لا سيما أن هناك شهداء منهم، كما تم شرح

لمادة الفوسفور الأبيض التي جرى إستخدامها في غزة ولبنان والأضرار الناجمة عنها ."

وتابع " :كما تم شرح نتيجة التحقيقات في نوع الأسلحة التي استخدمت لقتل المسعفين في جنوب لبنان. وبنتيجة هذه المعطيات التي لدى المنظمة وتوثيق المعلومات فإنها تابعت مع الحكومة اللبنانية وأجرت لقاءات مع أكثر من فريق لبناني معني للنظر في أي مسار قانوني سيعتمده لبنان من أجل حمايته من هذه الإعتداءات الإسرائيلية."

وأوضح النائب علامة أن "المنظمة ومن خلال عملها طلبت من الحكومة اللبنانية التي تجاوبت وقدمت تقريراً عبر وزارة الخارجية يطلب من المحكمة إجراء التحقيقات اللازمة للإنتهاكات وجرائم الحرب وتحددت من 7 أكتوبر وبعده، حتى لا يتم إستغلالها في مكان آخر، وهذا يتطلب أولاً من مجلس النواب ومن لجنة الشؤون الخارجية أن تتابع مع وزارة الخارجية من أجل ضمان المسار الذي نتخذه على أن يكون سريعاً وفعالاً وفي الوقت نفسه، يتطلب أن يكون هناك دعم مع دول موقعة على اتفاقية روما، والتي يمكن أن تدعم طلب لبنان، وهذا شبيه بما تقدمت به المحكمة الدولية والمتعلق بغزة من قبل جنوب افريقيا."

وختم " :علينا أن نسعى حكومة ومجلس نواب لردع إسرائيل وعدم تماديها بأعمالها الإجرامية وهذا حق للبنان، للمطالبة بالضرر الذي وقع ولوضع الرأي العام العالمي بما يحصل من إعتداءات وإجرام في جنوب لبنان."